حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

حذار من الركود القادم

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/07/31

تواجه السلطة الوطنية أزمة مالية خانقة، واضطرت الحكومة لصرف نصف راتب عن شهر حزيران لموظفي القطاع العام، وعللت ذلك بعدم وصول المساعدات الدولية كما كان مقررا ومتفقا عليه، وعدم قدرة السلطة الوطنية على الاقتراض من البنوك بعد أن وصلت مديونيتها للقطاع المصرفي سقفا لا يمكن تجاوزه. ولم تحدد الحكومة موعدا لاستكمال بقية المبلغ، كما لا يعرف أحد إذا كانت الحكومة ستدفع راتب شهر تموز والأشهر التي تليه بنفس الطريقة أم بنسبة أكبر أو أقل، ولكنها ألمحت إلى إمكانية أن تفعل الشيء ذاته ما لم تصل المساعدات المطلوبة.

ليس هناك شك بأن السلطة الوطنية ستفي بالتزاماتها تجاه الموظفين، وقد أكّد رئيس الحكومة على ذلك في مناسبات عديدة. ولكن ما يعنينا في هذا المقال هو تأثير التأخير وعدم الانتظام في صرف الرواتب على الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات على معدلات النمو والبطالة وغيرها من المؤشرات الكلية، خصوصا وأن النتائج الأولية للربع الأول من العام 2011 تشير إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي نصف بالمائة في الأراضي الفلسطينية (حوالي 5.5 في المائة في الضفة الغربية)، وهو ما أثار بعض القلق من احتمال أن نكون على أعتاب ركود اقتصادي. فكيف ستبدو الصورة في الفترة القادمة إذا استمرت أزمة الرواتب؟

التأثير المباشر لدفع نصف الراتب، أو أي جزء منه، هو انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الفلسطينية. فإذا كانت ربع قوة العمل تعمل في القطاع الحكومي (الذي لن يستلم راتبه بالكامل) والربع الآخر عاطل عن العمل (وليس لديه راتب أصلا)، فيمكن أن نتصور حجم التدهور في القدرة الشرائية للمستهلك الفلسطيني، خصوصا ونحن على أبواب مجموعة من المناسبات، ابتداء من شهر رمضان المبارك وعيد الفطر وعيد الأضحى، وبينهما موسم بدء العام الدراسي للجامعات والمدارس. ولا يتوقف الأمر عند ذلك، فهناك مجموعة أخرى من الانعكاسات والتأثيرات السلبية على الإنفاق الاستهلاكي الخاص، من بينها التغير في توقعات المستهلكين وسلوكهم. فاستلام جزء من الراتب وعدم معرفة ما سيحدث

لبقية الراتب ورواتب الأشهر القادمة سوف يدفع المستهلك، في الغالب، إلى محاولة ادخار جزء ، ولو بسيط، من المبلغ الذي يستلمه تحسّبا للأيام العجاف القادمة وللطوارئ التي أشعلت نذرها الإشارات التي أرسلتها الحكومة عن عدم انتظام الراتب أو انقطاعه. كما قد يلجأ المستهلك إلى إعادة ترتيب أولويات إنفاقه بحيث يتم التركيز على الحاجيات الأساسية وتأجيل المشتريات التي يمكن تأجيلها، وبالذات الأثاث والسيارات والشقق السكنية والأجهزة الكهربائية وغيرها.

وهذا يعني أن الحركة التجارية سوف تصاب بضربة قاسية إذا استمرت الأزمة، فالتجار الذين قاموا بتكديس البضائع استعدادا لشهر رمضان المبارك والمناسبات التي تليه سوف يفاجأون بضعف الطلب على منتجاتهم، ما يعني زيادة المخزون لديهم بشكل لا تتحمله جيوبهم وموازناتهم، خصوصا إذا كان هؤلاء التجار قد اشتروا تلك البضائع على الحساب أملا بتسديد قيمتها بعد انتهاء الموسم. وقد يضطرون لتخفيض أسعارهم، ما يعني تخفيض أرباحهم وربما تكبدهم خسائر متفاوتة.

يقود ذلك إلى الحديث عن الاستثمار الذي سوف يتأثر سلبا لسببين رئيسيين على الأقل، الأول انخفاض السيولة الذي سيؤدي إلى تدني الاستثمارات الخاصة، وربما تسييل بعض الاستثمارات الموجودة على شكل أسهم وغيرها، والثاني حالة عدم التقين وعدم الاستقرار التي يمكن أن تؤدي إلى إحجام المستثمرين عن وضع أموالهم في السوق الفلسطينية. ينطبق ذلك على الاستثمارات الأجنبية كما ينطبق على الاستثمارات المحلية. وربما نشهد انخفاضا في حجم التداول وأسعار الأسهم في السوق المالي الفلسطيني خلال الفترة القادمة، خصوصا إذا طالت الأزمة. وبالنسبة للبنوك، فيمكن أن يؤدي عدم انتظام الرواتب أو توقفها إلى تردد البنوك في منح قروض جديدة للمستهلكين أو للتجار أو للمستثمرين الصناعيين، ما يعني انخفاض الإنفاق لهذه المجموعات بشكل أكبر مما ذكر أعلاه.

أما بالنسبة للإنفاق الحكومي، فبالإضافة إلى عدم توفير الرواتب للعاملين في القطاع العام وعدم القدرة على تسديد الالتزامات الجارية الأخرى، قد تضطر الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية مختلفة تشمل تجميد مشاريع تطويرية وتخفيض بعض النشاطات الأخرى. وهذا يعني انخفاضا كبيرا في الإنفاق الحكومي الذي كان المحرك الرئيسي لعملية التنمية خلال السنتين الماضيتين.

سوف تنعكس كل هذه الأمور بشكل مباشر على الطلب الكلي، وسوف يكون التأثير غير المباشر مضاعفا، ذلك أن كل دولار أو دينار يتم إنفاقه من أحد الأشخاص يمثل دخلا لشخص آخر، وهذا الشخص الآخر يدخر جزءا بسيطا من هذه الزيادة في الدخل وينفق الجزء الأكبر منها في شراء احتياجاته المختلفة من أشخاص آخرين يقومون، بدورهم، بادخار جزء بسيط من الزيادة الجديدة في الدخل وإنفاق جزء كبير مما يحصلون عليه، وهكذا. وبالتالي فإن انخفاض

الإنفاق الكلي سوف يؤدي إلى انخفاض مضاعف في الدخل والإنتاج والتوظيف، وهو ما يطلق عليه الاقتصاديون "تأثير المضاعف".

بقي أن نقول أن الأمر يتوقف على أمرين رئيسيين، أولهما كم ستطول هذه الأزمة. إذا تمت معالجة الأزمة خلال فترة قصيرة، فقد يكون من الممكن تجنب الكثير من انعكاساتها السلبية، بل وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه خلال فترة معقولة. أما إذا استمرت الأزمة لفترة طويلة، فإن حجم الركود سيكون أطول مما يمكن أن يتحمله الاقتصاد الفلسطيني، ما قد ينعكس على زيادة معدلات البطالة بشكل أكبر مما هي عليه الآن، وبما يعني انخفاض معدلات النمو إلى مستويات كنا نود اعتبارها جزء من الماضي. والأمر الثاني هو كيف ستتصرف الحكومة والبنوك خلال الفترة القادمة. لأسباب تبدو واضحة، فإن الحكومة سوف تتبع سياسة تقشفية انكماشية لتقليل العجز في الموازنة، في وقت هي أحوج ما تكون فيه إلى اتباع سياسة توسعية تعالج فيها مشكلتي البطالة والتباطؤ في النمو ولكنها لا تملك الأدوات اللازمة لها. وإذا عمدت البنوك أيضا إلى الحد من الإقراض للأفراد والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الركود واستدامته. أما إذا قامت البنوك بصرف الجزء المتبقي من رواتب الموظفين، على غرار ما قام به بنك فلسطين، أو تقديم سلفة بقيمة الراتب أو جزء منه، كما فعلت بعض البنوك الأخرى، فسوف يخفف ذلك من عمق المشكلة ولو بدرجة محدودة.